The Role of State in Improving the Poverty in Iraq

Dr: Muntathar Fadhl Saad Albatat
College of Economics and Administration
University of Basrah

Abstract

In history ,the emergence of state have connected ,in its modern shape ,with the development which occurred in the political system in Europe since sixteenth century . In that time ,the state imposed its power on the feudalism princes and reduced its authority . Therefore , it emerge three types for the state .The first was the welfare state ,the second socialism ,and the third was the developing state . The role of state in society is considered to be very important ,especially in distribution the national income for the benefit of justice .

In Iraq there was and still there is no real role in dealing with the problem of poverty, reform the infrastructure and carrying out the justice . The research concentrated on the poverty and how to measure it in Iraq , in addition to showing the state role in Iraq economy . Also ,there was a connection between the state role in improving the poverty in Iraq and the decided strategies and policies to solve that , namely ;

-The Ration Card
- Redistribution of income
-Get rid of corruption
-Return of public sector role –
-Short – run Borrowing

دور الدولة في تحسين أوضاع الفقر في العراق

د. منتظر فاضل سعد البطاط
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

الملخص :

ارتبط نشوء الدولة في إطارها الحديث مع تطور الواقع في النظام السياسي في أوربا منذ القرن السادس عشر في ذلك الوقت فرضت الدولة سلطتها على أمراء النظام الإقطاعي واختزلت سلطتهم . لذلك برز ثلاثة أنواع للدولة ، الأولى : دولة الإخاء ، والثانية الاشتراكية ، والثالثة الدولة النامية أن دور الدولة بالمجتمع يجب أن يكون مهماً وخاصة في توزيع الدخل الوطني وذلك لمصلحة العدالة .

لم يكن في العراق دور في التعامل مع مشاكل الفقر الى الآن مايصلح ويحسن البنية التحتية . ويركز بحثنا هذا على الفقر وكيفية قياسه في العراق بالإضافة الى دور الدولة في الاقتصاد العراقي وايضاً هنالك ارتباط بين دور الدولة في تحسين الفقر في العراق والسياسات والاستراتيجيات لحل هذه المشاكل ومن بينها :

- البطاقة التموينية
- إعادة توزيع الدخل
- التخلص من الفساد
- العودة إلى دور القطاع العام
- الاقتراض على المدى القصير

المقدمـــة :

كان لدور الدولة في الاقتصاد موضع جدل دائما بين الاقتصاديين ، ليس الآن فقط بل منذ ان راجت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي ، إذ ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق .وقد حقق اسلوب التخطيط المركزي انتشاراً واسعاً على الصعيد العملي والأكاديمي بعد الحرب العالمية الثانية وانتهجت الدول الرأسمالية في العالم الغربي نمط مايسمى بالاقتصاد المختلط . حيث نشطت الدعوة الى قيام الدولة باستعمال وظائف السوق وتصحيحها ، ولكن مع نهاية السبعينيات شهد العالم تغيرات سياسية واقتصادية واسعة أدت الى تراجع مكانة الايدولوجيا التي تفضل توسع دور الدولة وبرز بالمقابل اهتمام واسع بتقليص وظائف الدولة الى الحدود الدنيا ، تخوفا من النتائج السلبية التي قد تنجم عن تدخلها في السوق . وقد عارض انصار اللبرالية الاقتصادية في الثمانينيات والتسعينيات التبرير الذي ساقه دعاة الاقتصاد المختلط لدعم مبدأ التدخل في آلية السوق الحر .

وفي العراق خضع دور الدولة لعدة تغييرات خلال ثلاثة عقود الى عام ٢٠٠٣ ، وبعد احداث ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ توقع العراقيون انتهاء الظروف الصعبة والعوز والحرمان والفقر الا ان الحكومة عمدت الى تقليص دورها في وقت كان فيه الاقتصاد العراقي بأمس الحاجة الى دور اكبر للدولة لتحقيق الرفاه للشعب العراقي. وعندما شرعت الدولة ببعض الاجراءات ازداد قلق الفقراء من ان تتخلى الدولة التي تكونت لأجلهم ولأجل اشباع حاجات المواطن عن دورها في تحسين ظروفه المعيشية . وهذا يستدعي القائمين على سياسة الدولة العراقية في الوقت الحاضر العمل على إعادة دور الدولة وخاصة في مجال تحسين اوضاع الفقراء ومعيشتهم .

مشكلة الدراسة :

نتيجة الأوضاع السيئة عاشها العراق منذ الثمانينيات حتى الآن لم يكن هناك دور للدولة في تحسين المستوى المعاشي للسكان العراقيين .

فرضية الدراسة :

ان اعادة دور الدولة في المرحلة الحالية له آثار ايجابية في تحسين مستوى الفقر في العراق .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى الوصول الى دور كبير في المجالات الرئيسة التي يمكن ان تصل فيها الى تحسين اوضاع الفقر في العراق .

خطة البحث :

المبحث الأول : / تطور دور الدولة في العراق

١ ـ الاطار النظري لدور الدولة

١ ـ دور الدولة في العراق

المبحث الثاني :/ قياس الفقر في العراق

٢-١- المفهوم العام للفقر

٢-٢- أساليب قياس الفقر

٢-٣- اوضاع الفقر في العراق

المبحث الثالث : سياسات الدولة واستراتيجياتها في تقليص الفقر في العراق

اولاً :- البطاقة التموينية

ثانياً :- إعادة توزيع الدخل

ثالثاً :- القضاء على الفساد

رابعاً :- إعادة دور القطاع العام

خامساً :- القروض الصغيرة

المبحث الأول :- تطور دور الدولة في العراق

١-١- الإطار النظري لدور الدولة

تعود ادبيات التنمية المتعارف عليها اليوم بجذورها الى أو مرحلة الأربعينيات من القرن الماضي عندما حاول اقتصاديون امثال روز شتين- رودان Rosens leh-Rodan ونيرسك Nurske وكوزنتس Kuznets في تحديد أهم أسباب التخلف الاقتصادي . وقد افترض هؤلاء الاقصاديون وجود دور للدولة او الحكومة في محاربة التخلف وقد اسهم في تعزيز هذا الدور نجاح المدرسة الكنزية في محاربة الكساد العظيم ونجاح خطة مارشال لإعادة اعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد ارتبط ظهور الدولة تاريخيا في شكلها الحديث بالتطور الحاصل في النظام السياسي في أوربا منذ القرن السادس عشر ، عندما فرضت الدولة سلطاتها على أمراء الاقطاع وقلصت نفوذهم . إذ ظهرت ثلاثة نماذج للدولة ([1]) :-

١) النمـــوذج الأول : (دولة الرفاه) ، التي قامت في الدولة الصناعية وقـــد دعيت (الدولة الكينزية) نسبة الى كينز وكان تدخل الدولة في الاقتصاد بارزا تحت وطأة أعباء تعمير ما خربته الحرب والمنافسة مع الاتحاد السوفيتي وبسبب تضاهي قوه نقابات العمال والأحزاب الاشتراكية .

٢) النموذج الثاني : (الدولة الاشتراكية) وكان نموذجها البارز هو الاتحاد السوفيتي وفيها أمكن تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة وتمكن الاتحاد السوفيتي (والدول الاشتراكية الأخرى) من إقامة صرح اقتصادي مهم رفعه الى مستوى الولايات المتحدة .

٣) النموذج الثالث: (الدولة التنموية) ، وهو الذي قام في الدول النامية حديثة الاستقلال وكانت هـــذه الدول تطمح الى تحقيق التنمية فكان تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي الاجتماعي بارزا .

---

[1]) النيو ليبرالية ..تضعف دور الدولة ، متاح على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت ،ص٣ www.aljanl.com/model/158

وفي مطلع السبعينات من القرن الماضي ومع التطورات الحاصلة في الاقتصاديات الرأسمالية ومع الأزمات التي بدأت الدول الرأسمالية بتعرض لها بدأت دولة الرفاه تواجه صعوبة في حل الأزمات مما جعل الليبراليون دعوة الى تقليص دور الدولة على الصعيد الاقتصادي وكان نجاح تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا ١٩٧٩ ونجاح ريغان في الولايات المتحدة ١٩٨٠ إيذانا بانتهاء الدولة الكينزيه وتراجع دور الدولة ثم جاء انهيار الاتحاد السوفيتي مع ازدياد متاعب الدول النامية وخضوعها الى صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها شروطا بأجراء تحويل في سياساتها الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق .

ويمكن الاستشهاد بأحد أهم التجارب التي اسرهم فيها التدخل الحكومي في تعزيز النمو والتنمية على أساس من الكفاية وهي تجربة وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية المعروف باسم ميتي (MITI) ، اذ ان هنالك إجماعاً بأنه في ظل غياب دور هذه الوزارة فأن التطور الاقتصادي الياباني ماكان له أن يصل الى ما وصل إليه الآن .

وقد نظمت جهدا للبحث والتطوير خلق قاعدة تقنية واقتصادية للصناعات مثل الالكترونيات ، البصريات ، السيارات معنى ذلك تدخل الدولة لإصلاح خلل السوق. وكذلك تجربة الهند من خلال التدخل الحكومي الرشيد في مجال الصناعات والحالة نفسها تعمم على التجربة الكورية في مجال الشركات التجارية ([١])

ويمكن توضيح دور الدولة في المجتمع ويتمثل في وظائف متعددة ، إلا ان مايهمنا هو الدور الحيوي الذي تلعبه السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح العدالة التي بسبب عدم وجودها يوجد الفقر في المجتمع ، لا بل أن بالإمكان الجزم بان عملية إعادة التوزيع تتم عبر السياسة المالية الحكومية ، ولذلك يوفر جانب الانفاق في الموازنة العامة أملا اكبر لصانعي السياسات الحكومية باتجاه العدالة وتحقيق الفقر .

[١]) المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، إخفاق إليه الأسواق وتدخل الدولة ، سلسلة جسر التنمية ،٩٦٤٤/ك٢ ٢٠٠٨، ص٧٠٦

اذ كان هناك جدل بين الاقتصاديين حول دور الدولة في الاقتصاد اذ ارتبط دور الدولة بالإحلال محل السوق .وقد حقق أسلوب التخطيط المركزي نتائج عملية بعد الحرب العالمية الثانية وكان هناك أسلوب الاقتصاد المختلط الذي دعا إلى قيام الدولة باستعمال وظائف السوق وتصحيحها . ثم تبنت العديد من الدول أسلوب التخطيط التأشيري . وصولا الى نموذج دولة الرفاهية اذ عملت الدولة على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ومكافحة الفقر وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الدخل .

لكن مع نهاية السبعينيات شهد العالم تغييرات سياسية واقتصادية واسعة أدت الى تراجع مكانة الايدولوجيا التي تفضل توسيع دور الدولة وبرز بالمقابل اهتمام واسع بتقليص وظائف الدولة الى الحدود الدنيا تخوفا من النتائج السلبية التي قد تنجم عن تدخلها في السوق بمعنى ان التحول الذي طرأ على الفكر الاقتصادي تجاه وظائف المالية العامة تم في اتجاهين رئيسين([1])

١) اعادة التركيز على دور الدولة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية مقارنة بالوظائف الأخرى المتمثلة بكيفية توزيع الدخل والثروة في المجتمع طبقا لمبادئ العدالة السائدة وإيجاد نوع من الاستقرار فيما يخص المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدلات التضخم ، البطالة ، النمو الاقتصادي .

٢) حدوث تبدل في خاصية مفاهيم الكفاءة والعدالة والموازنة المنشودة اذ حل مفهوم الكفاءة الديناميكية والقدرة على الخلق والإبداع محل مفهوم الكفاءة التي تقوم على التوزيع الأمثل للموارد .

١-٢ دور الدولة في العراق

ظهرت في الساحة الفكرية الاقتصادية تحولات مهمة حيال موضوع دور الدولة والقطاع الخاص في المجال الاقتصادي ، وبرز موضوع الخصخصة كدعوة

[1]) دور الدولة الاقتصادي ، متاح على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنت
www.iaissadiya.com/archines_detail_asp?id.

لتقليص دور القطاع العام . وكان الدافع الرئيس لذلك هو محاولة النهوض بالوضع الاقتصادي للبلد وتخفيف الأعباء على الحكومة . فقد مر دور الدولة في العراق بمراحل مختلفة .

اتسم دور الدولة في الاقتصاد العراقي خلال المدة ١٩٥٨ – ١٩٦٨ بأنه دور تنظيمي ينسق بين القطاعين العام والخاص ، مع اعطاء دور اكبر للقطاع العام للعمل في الأنشطة الاقتصادية. اذ كان هناك دور التخطيط الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد وكان الدور الذي تطلع به الدولة يتمثل في تقديم الحماية والدعم وتقليل الفوارق الدخلية ، وتشريع القوانين الخاصة بضريبة الدخل . وبعد عام ١٩٦٨ ازداد تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية ح تى ادى دور الدولة دورا مركزيا في عملية التنمية مع محدودية للقطاع الخاص وخاصة بعد قرارات التأميم في عام ١٩٦٤ .

وبما ان العراق يعتمد على النفط كمصدر رئيس في توفير الايرادات ادى ذلك الى سيطرة الدولة على هذا المصدر ومن ثم توسع دورها يمثل دور الرئيس وخاصة بالنسبة لقطاع النفط باعتباره قطاع ريعيا .

وفي عام ١٩٨٠ واجه العراق الحرب الاولى وعلى اثرها تراجع انتاج النفط واسعاره ، مع حصول التوسع الكبير في حجم الانفاق العسكري في العراق بلغ ١٩,٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ثم ارتفعت الى٢٥,٩ مليار دولار عام ١٩٨٤ وعلى اثرها انخفضت الايرادات النفطية من ٢٦,٠٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٩,٤ مليار دولار عام ١٩٨٤ ([١]) .

وما كاد العراق يخرج من الازمة الاولى حتى دخل في ازمة اخرى تمثلت في الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ اذ وضع العراق تحت الحصار الاقتصادي وعلى اثره تراجع دور الدولة في ادارة الاقتصاد والتنمية ، اذ تراجعت معدلات النمو كأحدى مؤشرات ادوات التنمية الاقتصادية مع انخفاض في مستويات التنمية البشرية

[١] (unated National Account Statistics , Analysis of Main Aggregates 1088 , New York 1991, P15

وارتفاع واضح في معدلات وفيات الاطفال وسوء التغذية واصبـــح الفقر هو السمة الرئيـــسة التي تغـــلب على سكان العراق . كما ساد نوع من الكساد التضخمي وانحسر العرض الكلي للسلع ولاسيما الغذائية منها بعد ماكان العراق يعتمد على الاستيراد في تلبية نحو ٧١% من احتياجاته من المواد الغذائية عام ١٩٨٩ كما انعكس التضخم المفرط على توزيع الدخل والثروة فازداد الغنى غنى والفقر فقرا وتعمقت الفجوة بين الاغنياء والفقراء حيث زادت نسبة السكان الذي يعيشون في فقر مرتفع من ٣% في الحضر ٨% في الريف عام ١٩٨٨ الى ٢,٠٨ %في الحضر و ٢٢,٣%في الريف عام ١٩٩٣ ([١]) .

وهذه الظروف أدت الى تعميق مفهوم الدولة الرئيسة مما ادى الى الاعتماد الأكبر على الايرادات النفطية والتي شكلت ٧٤% من الناتج المحلي الاجمالي في العراق عام ٢٠٠٣ ([٢]) .

وبالرغم من ذلك حاولت الدولة زيادة تدخلها في الاقتصاد وخاصة مع ارتفاع نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي ٩٦,٧% عام ١٩٩٦ ، الا انها بعد ذلك خفضت نسبة الانفاق العام الى الناتج ليصل الى ٦٥,٤% عام ٢٠٠٠ [٣].

اذن يفهم من خلال ما طرح انه خلال المدة من ١٩٥٨ – ٢٠٠٣ خضـــع دور الدولة على مدى ثلاثة عقود الى توجه اشتراكي وهيمنة القطاع النفطي من خلال السيطرة على الموارد الطبيعية والسوق المحلية. اذ عززت سيطر ة الدولة على النفط من دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي وأهملت دور القطاع الخاص.

وبهدف توجيه النشاط الاقتصادي وتنظيمه ينبغي ان تمارس الدولة اشكالا متعددة من التدخل المباشر وغير المباشر . ولضمان استخدام أفضل للموارد الاقتصادية وتحقيق نمو متوازن لقطاعات الإنتاج لابد من مشاركة فاعلة للدولة

---

٢) د. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل مجلة العلوم الاقتصادية ، مجلدة ، ١٩٤ (جامعة الصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٧ ص

١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية ، بغداد ٢٠٠٤ ، ص٣

[٣]) د.نبيل جعفر عبد الرضا ، دور الدولة في الاقتصاد العراقي ، بحث القي في المؤتمر العلمي الثالث في جامعة البصرة ،كلية الادارة والاقتصاد ، بعنوان اقتصاد ديمقراطي مزدهر في العراق ١٥ / ٣ / ٢٠٠٧

العراقية في صنع القرار الاقتصادي . وهكذا ينبغي ان تضع الدولة برامجها التخطيطية لعدد من الانشطة الاقتصادية من خلال مجموعة من الأهداف ([1]) :-

١ برامج استثمارية تتولاها الدولة بنفسها مباشرة في صورة القطاع العام وباستخدام الموازين العامة التي تلعب دوراً مباشراً في تخصيص الموارد .

٢ برامج تنسيق طويلة الأمد للاستثمارات الخاصة واقتراح اهداف لها ذات أولويات على المستوى القومي على ان تتولى الدولة دعمها وتشجيعها .

٣- برامج للمعلومات مهمتها التنبؤ بالظروف المقبلة للسوق للحد من درجات عدم اليقين وتحسين متواصل لآليات السوق .

٤ اعادة توزيع الدخول بين افراد المجتمع بشكل يضمن تقليل التفاوت ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال النظام الضريبي الذي يكفل استمرار تركيز الثروة في عدد محدود من افراد المجتمع .

٥ انتهاج سياسة هادفة الى رفع مستويات المعيشة للافراد من ذوي الدخل المحدود من خلال خلق فرص العمل وشبكات الضمان الاجتماعي .

٦ التحكم بجهاز الاسعار .

ولذا إن للدولة دوراً كبيراً من دونه لا نستطيع التصدي للمشكلات الاتية ([2]) :-

١ معالجة مشكلة الفقر وتوفير الامن الغذائي فعلى الدولة الاستمرار في توفير مستلزمات البطاقة التموينية والعمل على تحسين نوعيتها ، بل الافضل ان تقوم الدولة بتطوير هذا الدعم وتحويله من دعم غذائي سلعي الى دعم نقدي فمن خلال هذا الدعم يتجاوز الفرد مشكلة تسلم بضاعة مفروضة هذا فضلا عن وجود الدعم النقدي سيعمل على احياء السوق المحلية ومن ثم قطاعي الصناعة والزراعة وبالنتيجة تطور القطاع الخاص الذي يعول عليه في تحقيق مطالب السكان .

[1]) د. ثائر محمود رشيد ، دور الدولة في اقتصاد السوق التنافسية في ا لعراق ، جريدة الصباح ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنت www.alsabaah.com

[2]) مرتكزات الاصلاح الاقتصادي في العراق ، متاح على شبكة المعلومات الدوليةwww.islamonlin..net

٢ –معالجة البنية التحتية

المقصود بالبنية التحتية هو الطرق والجسور والموانيء وسكك الحديد والمطارات..الخ

ان لهذه المرافق دوراً مهماً في تطور الحياة الاقتصادية ومن دونها ت تعثر عملية التنمية وتغيب عوامل الاستثمار وحوافزه ، بل قد تحصل الكثير من الاختناقات في مسيرة الأداء الاقتصادي . أن هذه المرافق تقع على عاتق الدولة وحدها لان القطاع الخاص لا يستطيع القيام بهذه المهمة لضخامة كلفتها وكون عوائدها المادية لا تغطى بالمدى القريب .

٣ توفير العدالة الاجتماعية .

تشريع القوانين والنظم باحترام حرية الفرد وحرية العمل الاقتصادي واحترام الملكية، وقوانين العمل ،قوانين براءات الاختراع ، وقوانين الاستثمار والحد من الفساد المالي . كما ان للحكومة دوراً مهماً في تحويل روؤس الأموال المعطلة والجامدة الى رؤوس أموال متحركة منتجة .

المبحث الثاني:– قياس الفقر في العراق :

٢ + المفهوم العام للفقر

تميل أدبيات التنمية الجديدة الى الأخذ بمفهوم الفقر البشري لكونه اكثر تعبيراً عن الابعاد المتعددة لهذه الظاهرة من مجرد فقر الدخل . ويتميز دليل الفقر البشري الذي طوره برنام ج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تعرض نتائجه في تقاريي التنمية البشرية الصادر عن البرنامج بأنه دليل يوضح حالة الفقر التي يعيش فيها السكان في ضوء مؤشرات محددة .

والفقر هو ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية تعبر عن حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقا او كافيا للمجتمع الذي تعيش فيه الاسرة وتسبته الى عدم حصول الفرد على حد أدنى من الرفاه الإنساني .

ومن المعلوم ان الفقر هو ظاهرة نسبية شديدة التعقيد ، فالفقر والغنى وجدا قبل ان يكتب التاريخ وكان الاهتمام بالفقر والفقراء جزءا من اه تمامات حمورابي ٢٢٠٠ ق.م اذ دعا الى طريقة العناية بالفقراء .

اما التعريف الذي طرحه د .محمد حسين باقر اذ عد الفقر بأنه حالة من الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والتعليمية والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة وفقدان الاحتياط والضمان لمواجهة الحالات الطارئة (١) .

اما تعريف البنك الدولي للفقر : بأنه الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد للدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية سواء أكانت في المسكن ام المأكل والفقر يفترض وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل ، ويمكن من خلاله قياس مستوى المعيشة أو الصحة أو التعليم وكل ما يدخل ضمن الاحتياجات الفردية لتأمين مستوى لائق من الحياة (٢)

وللتعرف على منهجيات الفقر لابد من وضع المفهوم موضع التطبيق وذلك من خلال قياس حجم الفقر ودرجة انتشاره وتركزه بين فئات السكان . وهذا يستدعي التعرف على خط الفقر باعتباره مقياساً يمكن من خلاله التمييز بين الفقراء وغير الفقراء . وهناك أربع طرق لتقدير خط الفقر(٢) :-

أ- **المدخل الحكومي ويأخذ هذا المدخل اتجاهين هما :-**

١- تحديد الحد الأدنى للأجر او الرواتب

٢- تحديد مقدار السماح الضريبي

---

١ د. محمد حسين باقر ،قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الاساليب غير التقليدية ، وقائع اجتماع فريق الخبراء بشان تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ١٦-١٨ ت٢ ،١٩٩٧،اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا ،الامم المتحدة ،١٩٩٩،ص٤٤

٢) د.عبد الاله ساعاتي ،معالجة الفقر مسؤولية ..،متاح على شبكة المعلومات الدولية ،الانترنيت www.islamonline.net،

٢)قصي الكليدار ،قياس مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود خط الفقر ،مستوى الكفاية ومستوى الرفاهية ١٩٧٩ ١٩٩٠ ،أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الا دارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية / بغداد ،ت٢ ،١٩٩١/ص٦٩

ب- **طريقة تكلفة الاحتياجات الاساسية**

وتحدد هذه الطريقة على اساس تكلفة النظام الغذائي بالاضافة الى بعض المواد الأساسية غير الغذائية .

ج- طريقة الطاقة الغذائية

يحدد خط الفقر على مستوى مجموعة الاستهلاك لكل شخص عند النقطة التي يتوقع فيها احصائيا ان يلتقي استيعاب الطاقة الغذائية تماما مع متوسط الاحتياجات من الطاقة الغذائية .

د- **طريقة حصة الإنفاق على الأغذية من الدخل**

وتعتمد على تكلفة الحصول على المواد الغذائية وهي ثلث مجموعة الاستهلاك ويمكن ان يقاس من خلال مفردات البطاقة التموينية .

٢-٢ أساليب قياس الفقر :

لما كان المقصود بالفقر بمفهومه العام البسيط هو انخفاض مستوى المعيشة اعتمدت المحاولات الاولى لقياس الفقر على أسلوب خط الفقر الذي يقسم المجتمع على فئتين فئة الفقراء وفئة غير الفقراء وذلك عن طريق ما يسمى بخط الفقر وعلى أساسه تقدر المؤشرات الاخرى كنسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر وهناك انواع مختلفة من خط الفقر منها ([1]) :-

١) خط الفقر المطلق : وهو عبارة عن إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من مواد غذائية وملابس ومسكن وتعليم وصحة والاحتياجات الأساسية الأخرى.

٢) خط الفقر المدقع : وهو عبارة عن تكلفة السلع المطلوب ة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط .

[1]) د. محمد حسين باقر ، (قياس الفقر في التطبيق)، ٢٠٠٥ ، ص٤

٣)وبالنسبة لخط الفقر النسبي فهو يحدد تبعا للموقع النسبي للاسرة ضمن المجتمع ويحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط او بالحد الاعلى لدخل نسبة ١٠% من السكان الادنى دخلا ([1]) .

وبعد تعريف خطوط الفقر ، تستدعي دراسة اوضاع الفقر تقدير خطوط الفقر وفق اساليب منها ([2]) :-

أ) قياس خط الفقر المطلق (٣) :-

١) اسلوب النمط الغذائي المقترح .

يعتمد هذا الاسلوب على سلة غذائية متوازنة وملا ئمة لحاجة الجسم وتكون عادة مقدمة من اختصاصيين في التغذية ، وتحسب قيمة تكلفة تلك السلة بأقل الاسعار ولحساب خط الفقر المطلق تضرب تكلفة السلعة الغذائية المقترحة بمقلوب نسبة الانفاق على السلع الغذائية الى اجمالي الانفاق على السلع الغذائية الى اجمالي الانفاق الاستهلاكي .

٢) اسلوب النمط الغذائي الفعلي :

يعتمد هذا الاسلوب على متوسط حصة الفرد الفعلية من السعرات الحرارية المحسوبة من خلال بيانات الاستهلاك الفعلي للفرد ويقاس من خلال حساب متوسط حصة الفرد الاجمالية من السعرات الحرارية لفئات دخل تحدد مسبقا ، ومن ثم تعتقد فئة الدخل المقابلة او الاقرب لما يحتاجه الفرد من السعرات الحرارية واخيرا يحدد متوسط الانفاق الاجمالي المقابل لفئة الدخل ليكون تقديرا لخط الفقر المطلق .

ب) قياس خط الفقر المدقع

تعد طريقه كلفة السعرة الحرارية هي افضل طريقة للقياس اذ تحتسب قيمة تكلفة السعرة الواحدة $Cf = Ps/ks$

Cf: كلفة السعرة الحرارية

[1]) د. عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠٠١ ،ص٢٧

[2]) عدنان بدران ، تقدير مؤشرات الفقر في الاردن لعامي ١٩٩٧ ، ٢٠٠٢ ، متاح على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنت www.66.249.93.104/.unstats.un.org/unsd/medheds

Ps: متوسط انفاق الاسرة على المواد الغذائية

ks: متوسط عدد السعرات الحرارية التي تحصل عليها الاسرة

ثم تكون صيغة خط الفقر المدقع

$$Pe = Cf * Kn * M$$

Cf : كلفة السعرة الحرارية الواحدة

Kn : السعرات الحراريةضمن الاسرة

M : عدد ايام الشهر

ج) مؤشرات الفقر .

على الرغم من أهمية خط الفقر في توضيح التمييز بين الفقراء وغير الفقراء الا انه لا يوضح مدى عمق الفقر او خصائص الفقراء ، ولذلك ظهرت مؤشرات للفقر توضح ذلك ومنها ([1]) :-

١) مؤشر عدد الروؤس .

يحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر ويعبر عن عدد الافراد الفقراء او الأ سر الفقيرة في المجتمع التي تقع تحت خط الفقر .

عدد السكان الفقراء (عدد الافراد تحت خط الفقر)

مجموع عدد السكان

٢) فجوة الفقر

وهي تقيس حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ، ومستوى الفقر في البلد أي أنها تمثل مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر الى مستوى الفقر

$$pa = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{G}\frac{(Z - Yi)}{Z} * 100$$

Pa : فجوة الفقر

Z : خط الفقر

N : عدد السكان الإجمالي

[1]) د. عبد الرزاق الفارس ، مصدر سابق ، ص ٢٨-٣٠

Yi : مستويات استهلاك الفقراء

٣) مؤشر شدة الفقر

ويحتسب بناءا على مجموعة مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة

$$Ps = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{g}\frac{(Z - Yi)^2}{Z} * 100$$

وكلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت ظاهرة الفقر اشد قوة وازداد حجم التفاوت بين الفقراء .

٢-٣ أوضاع الفقر في العراق

أولا :- قياس حجم الفقر في العراق

ان الظروف غير الطبيعية التي عاش فيها الشعب العراقي على مدى ثلاث ة عقود أدت الى تشوهات في بنية الاقتصاد العراقي بالإضافة الى تردي أوضاع الفقر وتراجع في مستوى الخدمات العامة ليعاني العراق فيها من ظروف أثرت على مستوى معيشته ولم يكن حين ذاك دور للدولة يذكر في تحسين هذه الظروف .

اذ ان الأوضاع الاقتصادية التي مر بها العراق خلال مرحلة الحرب العراقية الإيرانية . كانت الدولة تسعى الى الوفاء بمتطلبات الحرب .

ويبدو ان تراجع الأداء الاقتصادي دعا الدولة العراقية الى تبني إجراءات منها ([1]) :

١ توجيه الموارد المالية والمادية نحو الصناعات العسكرية

٢ تكيف انتاج الصناعات المدنية نحو توفير مستلزمات دعم المجهود الحربي .

٣ -الاستمرار في تطبيق إستراتيجية الاعتماد على الذات في عملية التطبيق .

وهذه الإجراءات كان الهدف الرئيسي منها هو تمويل الحرب وهذه الاجراءات أدت الى تراجع في مستوى معيشة الفرد العراقي مما اثر على مستوى الفقر في العراق اذ بلغ خط الفقر المدقع للفرد ١٨٦٣٥ دينار عراقي عام ١٩٨٨ ، اما خط الفقر المطلق فقد قدر في الحضر ٣٣,٢٢٣ دينار / شهر / فرد وفي الريف قدر بـــ ٢٩,٩١١ دينار عراقي عام ١٩٨٨ اما نسبة الفقر المطلق فقد قدرت بـــ

[1]) د. ندوه هلال جوده ، قياس وتحليل اتجاهات الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠ – ٢٠٠٥ ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ ، ص٦٨

٢٤,٩٤٢ % في الحضر و ٣٣,٨٥٧% في الريف ، بينما بلغ عدد الفقراء فقرا مدقعا في الحضر بـــ ٣٧٩٨٢٦ نسمة وفي الريف ٣٨٤٦٠٤ نسمة ، وبالنسبة لعدد الفقراء فقرا مطلقا فقد قدر بـــ ٣١٤٠٠٨١ نسمة في الحضر و ١٥٧٧٩٨٥ في الريف عام ١٩٨٨ ([1]) .

خرج العراق بعد الحرب العراقية الإيرانية بتركة ثقيلة من تردي مستوى المعيشة نتيجة ارتفاع أوضاع الفقر في العراق بالقياس الى دول أخرى في تلك المدة . وفي عام ١٩٩٠ احتل العراق الكويت مما أدى الى فرض حصار اقتصادي . وتوقف شبه تام للعوائد النفطية والمالية . وهذا قلص من قدرة الدولة على الاستيراد . وارتفع معدل التضخم ، اذ ارتفع الرقم القياسي للأسعار المواد الغذائية من ٦٤٠% عام ١٩٩١ الى ٤١٧٨.١عام ٢٠٠٣ ، وبالنسبة للخدمات الطبية فقد ارتفعت من ٢٠٢% عام ١٩٩١ الى ٦٢٨٥٠٦ عام ٢٠٠٣([2]) .

وهذا الارتفاع في معدل التضخم أدى الى تآكل ادخارات المواطنين والى انخفاض القوة الشرائية لافراد المجتمع . كما اسهم في ازدياد الفقر في العراق . بالرغم من اعتماد الدولة نظام البطاقة التموينية الذي شمل جميع العراقيين . ومن ثم أدى نظام البطاقة التموينية الى عدم ارتفاع خط الفقر المدقع .

وبالنسبة لأوضاع الفقر خلال المدة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ ، فقد بلغ خط الفقر المدقع للفرد ٦٤٩,٧٦ دينار عام ١٩٩٣ ليرتفع الى ٨٠٤٥ دينار عام ١٩٩٩ ثم وصل الى ٨٠٦٨,٠٥ عام ٢٠٠١ ليرتفع بعد ذلك الى ١١٥٦٠,٩٤ دينار عام ٢٠٠٢ وفي عام ٢٠٠٣ قدر خط الفقر المدقع بـــ ٨٥٤٩ دينار وذلك بالاعتماد على تكلفة سلة البطاقة التموينية وبأسعار سنة ٢٠٠٣ ([3]) .

وبالنسبة لقياس خط الفقر المطلق فقدر ١٠٢١,٦٨١ دينار / شهر في الحضر و ٩٤٣,٥٠١ دينار / شهر في الريف عام ١٩٩٣ ليصل الى ١٣١١٢٠٤ دينار /

[1]) محمد كاظم المهاجر ، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج ، (نيويورك ، الاسكو ١٩٩٦) ١٩٩٧ ، صفحات مختلفة .

[2])المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ٢٠٠٣ ،ص٥٧

[3])د. ندوة هلال جودة مصدر سابق ، ص١٣٥

شهر في الحضر و ١٢٩٧٠ دينار في الريف عام ١٩٩٩ ثم الى ١١٦٥٢,٤٤ دينار في الحضر و ١١٢٥٢,٥١ في الريف عام ٢٠٠١ ثم ارتفع الى ٢٠٦٠٠ دينار في الحضر و ١٥٥٧٢ دينار في الريف عام ٢٠٠٣([١]) .

وفيما يخص نسبة الفقر المطلق في الحضر فقد قدر ٧٢,٠٧% عام ١٩٩٣ في الحضر و ٧١,٦٥% في الريف أي عام (١٩٩٩) ([٢]) ، وهذه النسب التي وصل اليها العراق كانت أعلى نسبة فقر لان الحصار الاقتصادي كان في بداية فرضه ولم تطبق قبلها مذكرة التفاهم مما أدى الى ارتفاع نسبة الفقر ، ولكن توفير مفردات البطاقة التموينية ثم زيادة الحصة المخصصة لكل فرد أدى الى انخفاض نسبة الفقر المطلق الى ٤٢,٣٩٠% في الحضر و ٤٢,١٢٦ في الريف([٣]) .

ونتيجة التحسن الذي حصل في اعادة تصدير النفط في العراق والسماح له بالاستيراد وخاصة المواد الغذائية فقد انخفضت نسبة الفقر المطلق الى ٣٧,٣٩% في الحضر و ٤١,٨٤% في الريف في عام ٢٠٠٠ ([٤]) .

وفي عام ٢٠٠٣ ارتفعت نسبة الفقر المطلق الى ٦١,٨٩% في الحضر لتنخفض الى ٢٣,٤٩% في الريف عام ٢٠٠٣ ، وذلك نتيجة إجراءات الدولة في دعم المزارعين ومن ثم الاستفادة من الأراضي الصالحة للزراعة في توفير الكثير من المواد الغذائية للمواطنين وخاصة الذين يعملون بالزراعة .

ان ارتفاع نسبة الفقر في العراق أدى الى زيادة اعداد الفقراء ، اذ بلغ عدد الفقراء فقرا مطلقا ٩٩٩٥٣١٦ نسمة في الحضر و ٤٠١٨٥٦٢ في الريف بينما عدد الفقراء فقرا مطلقا ٢٨٨٨٩٢ نسمة في الحضر و ١٢٤٩٥٩٦ نسمة في الريف عام ١٩٩٣ ([٥]) .

---

[١]) المصدر السابق ،ص١٣٥-١٣٧

[٢]) محمد كاظم المهاجر ، مصدر سابق ، ص ٤٥

[٣]) محمد علي موسى المعموري ، تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسا ت الاقتصادية دراسة حالة العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،٢٠٠٠، ص ١٢٠

[٤]) د.ندوة هلال جودة ، مصدر سابق ، ص١٣٢

[٥]) محمد كاظم المهاجر ، ص٥٥

اما بالنسبة الى عدد الفقراء فقرا مطلقا فقد بلغ ١٥٠١٣٨٠٠ نسمة عام ٢٠٠٣ في عموم العراق ، وبالنسبة لعدد الفقراء فقرا مدفعا فقد بلغ ٦٨١١٥٢٤ نسمة عام ٢٠٠٣ ([1])

وبعد عام ٢٠٠٣ وسقوط النظام السابق وتشكيل الحكومة كان العراقي ون يأملون ان تتحسن أوضاع الفقر في العراق .

لكن الأوضاع الاقتصادية التي حصلت في العراق أدت الى التوسع في الانشطة المالية والتجارية من ناحية والركود في مجال الأنشطة الإنتاجية والتقديرية ، وانعكس ذلك بدوره على مستوى الدخول والثروات ليزداد الفقراء فقرا .نتيجة ضعف فرص التوظيف المنتج وخفض مستويات الدخل والادخار للغالبية العظمى من السكان فيزداد ثراء الطبقة المرتبطة بأنشطة التجارة والمقاولات والحضارية العقارية والانشطة المالية واقتصاد الصفقات والتهريب. وبالمقابل يكافح الطبقة المتوسطة للحفاظ على مستوى محترم والتمتع بالحد الأدنى من الحياة الكريمة ويتجسد الاستقطاب الحاد بين الأغنياء والفقراء . في مقابل العراق الذي يمتلك بحيرات النفط وبساتين النخيل والغابات ونهري دجلة والفرات يتحول إلى أكثر البلدان فقرا اذ انتقل العراق من رابع أسوأ دولة في العالم عام ٢٠٠٦ إلى ثاني أسوأ دولة في العالم عام ٢٠٠٧ ([2]) .

وقد بلغت نسبة الفقر المدقع في الحضر ٤٢.٣٦% و٤١.٤٩% في الريف و٣٠.٦٦% في عموم العراق أما نسبة الفقر المطلق فقد بلغت ٦١.١٢%في الحضر و ٦٤.٣١% في الريف و ٦٠.٠٩% في عموم العراق عام ٢٠٠٥([3])

ويعيش اليوم حوالي ٧٠-٨٠% من أبناء الشعب العراقي عام ٢٠٠٧ في فقر مطلق و ٣٤% في فقر مدقع دون مستوى الفقر وحوالي ٢٠% (أي ما يزيد على ٥ ملايين نسمة) دون مستوى الفقر أو حد الكفاف . وبما إن الفقر يرتبط بمشكلة كبيرة

[1]) د.ندوة هلال جودة ، مصدر سابق ، ص١٣٧

١)سلام إبراهيم عطوف ، اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت www.gllgamish.htm

[3]) د. ندوة هلال جودة ، مصدر سابق ، ص١٣٩

أخرى هي البطالة فقد بلغت نسبة البطالة لدى الفئة العمرية ١٥سنة فما فوق ٢٨% وقد وصلت عام ٢٠٠٧ إلى ٥٠% وقــد وصل مــعدل البطالة بين الحاصلين على التعليــم الإعدادي والجامعي إلى ٤٠% ([1]).ومع هذه المعدلات المرتفعة تنعدم السياسة الحكومية اللازمة لمعالجة مشكلة الفقر لاسيما إن الغالبية العظمى من الشعب العراقي تعتمد على لحصة التموينية .

كما نجد إن أفقر ٢٠% من السكان يتلقى اقل من ٧% من إجمالي دخل الأسرة العراقية في حين يتلقى أغنى ٢٠% ما نسبته ٤٤% ([2]) من الدخل أي ستة أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة.

كما إن العراق يقع ضمن الدول الأسوأ في دليل نوعية الحياة مع ارتفاع في معدلات عمل الأطفال والتي وصلت إلى ١٠% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥-١٤ سنة ([3]) .

اذ يجري تشغيلهم في شروط مجحفة للعمل وأجور زهيدة كما يزداد أعداد الأطفال المتسولين وهذا يتنافى وقانون العمل الدولي المرقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٨ للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

ومع ذلك لم يكن للدولة دور يذكر في حل هذه المشكلة التي أرجعت العراق إلى الترتيب الأخير والذي لايسبقه سو ى السودان والصومال والتشاد وزيمبابوي من حيث عدم الاستقرار والفقر.

فقد أدت زيادة السكان وتخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وسوء التخطيط التعليمي وتدني ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل إلى رفع معدلات البطالة ليصل معدل البطالة عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من مليون و ١٥٠الف عامل . ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى افتقاد الحكومة إلى برامج فعالة لمواجهة البطالة والتزامها بتعيين الخريجين الجدد والتحكم بعدد الداخلين لسوق العمل .

[1]) سلام ابراهيم عطوف ، مصدر سابق ص٥
[2]) المصدر السابق ، ص١٠
[3]) المصدر السابق ، ص٧

تضع الدولة هذه السياسة وكأنها تجري خارجها ولاصلة لسياستها الاقتصادية او الاجتماعية بخلقها أو نقصانها .

بالإضافة إلى ذلك إن هناك أكثر من ٣١%من الأسر و٣٤% من الأفراد يعانون من الحرمان بالإضافة إلى التدهور في مجالات التعليم والصحة والطاقة ومياه الشرب والنقل والفساد وبعد عام ٢٠٠٣[١] ، شكلت الأحياء العشوائية غير المسجلة على الخرائط وهي مناطق فقيرة تواجه المستنقعات بالإضافة إلى أنها غير مبنية على الأسس الصحيحة .إذن ما فائدة الأعمار وخط الفقر يسير بشكل أفقي .

إذن يتضح من خلال ما سبق إن أوضاع الفقر تسير من سي ء إلى أسو أ من ذ الثمانينيات ولغاية ٢٠٠٣ وعندما تشكلت الحكومة العراقية كان المفروض أن تكون المحاولات الاولى هي تقليص مستوى الفقر في العراق في ظل إعادة اعمار العراق التي مازالت مرحلة ولم تطبق بشكل واضح بعد عام ٢٠٠٣ ازداد الفقر سوءا ومع ذلك نجد الدولة تخضع لسياسات إصلاح اقتصادي وتقلص دورها حتى في المجالات التي كان من المفترض ان يكون لها دور يذكر وحسن في تحسين الأوضاع على الأقل ليكون العراق مستفيدا من ثرواته النفطية التي حرم منها على مدى عقدين كاملين . وهذا ما سيوضح في المبحث اللاحق.

المبحث الثالث :سياسات الدولة واستراتيجياتها في تقليص الفقر في العراق.

إن الوقوف على دور الدولة وماذا تعمل للشعب ؟ هو سؤال في غاية الأهمية كونه يحتاج إلى توضيح ماهية دور الدولة في المجالات التي تجعل الشعب في حالة من الرفاه وبعيدا عن الفقر . وهذا ما نحاول الإجابة عليه في هذا البحث.

وقبل ذلك يجب أن نوضح إن دور الحكومة في ميدان تنمية البشر هو دور أساس ويحتاج إلى قوة كبيرة للدولة في توجيهاتها لمعالجة مشكلة ما وخاصة الفقر.فقد دارت حوارات كثيرة بين مختلف الاتجاهات إلى عقم الأفكار الداعمة إلى

[١]) سلام ابراهيم عطوف،مصدر سابق،ص٥

دور الدولة في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وينبع ذلك من حق يقتين هما([1])

١) تتمثل في ظاهرة ما يمكن أن يسمى بنموذج (دولة الحد الأدنى من الإصلاحات) وهي تقدم مناخا ممهدا متساويا من حيث المؤسسات الاقتصادية والبيئة السياسية.

٢) تمثل ما يسمى بنموذج (دولة تعمل من اجل التنمية) وتشجع بعض الصناعات بطريقة انتقائية وتتحكم في سرعة الإصلاحات الاقتصادية وتوقيتاتها وتسلسلها .

وفي ظل هاتين الحقيقتين تعني أن الدولة تعمل في مجال المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية. اذ إن ترك إدارة الاقتصاد للأسواق لا يمكن أن يحقق الأمان الاجتماعي ويوفر الغذاء للجميع ، لذلك على الحكومة أن تلعب دورا أساسيا في تقليص الفقر وتحقيق منصف للدخل بين فئات المجتمع.

اذ إن من واجب الدولة أن توجه جزءا كبيرا من مصروفاتها إلى القطاعات الاجتماعية لغرض تخفيف معاناة الشرائح الفقيرة وتحسين مستويات معيشتهم . كما يجب على الدولة أن تقوم بتدخلات تهدف إلى تغيير هيكل الأس‌عار النسبي لضمان تحقيق وفورات في المصارف العامة. مثل تقليص الدعم الذي يقدم لمستهلكي السلع الرأسمالية أو دعم أسعار الواردات والوقود الذي يقدم إلى شرائح المجتمع التي تعاني من فقر شديد ، اذ إن تقليص هذا النوع من الدعم سوف يؤدي بشكل غير مباشر إلى حفظ البيئة والى توفير رأس المال لخلق فرص عمل للفقراء(٢)٠

وهناك سياسات واستراتيجيات يجب أن تقوم بها الدولة العراقية لتخفيف الفقر في العراق وهنا يجب أن يكون دورها رئيس وأساسي ومنها :-

[1]) لبترار . براون وآخرون ، أوضح العلم ١٩٩٧ ، ترجمة د. علي حسين حجاج .(الأصلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩، ص٢٢٥

[2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي / تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ،ا لامم المتحدة ،نيويورك ، ٢٠٠٠ ، ص٦٣

أولا:- البطاقة التموينية.

لقد برز الحصار الاقتصادي وتوقف تصدير النفط المورد الوحيد ل تحويل الاستيرادات من مختلف أنواع السلع لاسيما الغذائية منها مكامن الضعف والخلل في الاقتصاد وبخاصة التضخم على الرغم من الدعم المقدم لأسعار مواد البطاقة التموينية بكل ما يحمله التضخم من نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة على الفقراء والمواطن العراقي.

تؤثر عوامل عدة في ترسيخ التضخم ولاسيما السيولة النقدية الكبيرة التي تسببت بها ضخامة الموارد المالية المتوفرة خلال المرحلة المنصرمة وغياب التوظيف لها في التنمية الإنتاجية وتحولها إلى سيولة نقدية بيد فئات معينة من دون غيرها مع استنزاف جزء مهم منها نحو الخارج و عبر الشركات الأجنبية وتواجد عدد كبير من القوات الأجنبية حيث تذهب مواردهم إلى السوق العراقية مما يتسبب في السيولة النقدية الإضافيـــة ويساهم في تنشيط زحف التضخم والتهام القـــدرة الشرائية للناس الفقراء مع غياب دور الحكومة التوجيهي والرقابي على الأسعار(١).

وقد أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الثروة والدخل بحيث يستفيد الذين ترتفع أسعار سلعهم وتتضرر الفئات الأخرى .وبما إننا ذكرنا سابقا إن خط الفقر يعبر عن الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية والتي لايمكن للفرد البقاء بدونها على قيد الحياة .فذلك يعني أن يحصل الفرد على الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للحياة والتي تقدر بـــ ٢٢٠٠ سعره /للفرد /يوم.(٣)

حيث نجد المواطن العراقي يحصل بموجب سلة الغذاء في البطاقة التموينية على ٢٠٣٨ سعره /فرد/يوم ، وهو مايعني قدرة هذه البطاقة على تامين حياة الفرد

---

١) سلام ابراهيم عطوف ، الفقر والبطالة والحلول الترقيعية في العراق / متاح على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنت www.ahewar.org/debat/show.art.asp?asp

٣) محمد حسين باقر ، مصدر سابق ، ص ٤٥

العراقي من الموت جوعا فضلا عن تحقيق الاستقرار النسبي في أسعار المواد التموينية عند مستويات منخفضة في السوق العراقي ([1]).

وان ما ينتظره الفرد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ من الدولة أن يكون هناك تغييرا ملحوظا في تحسين المستوى المعاشي لينعكس بدوره في توفير مفردات البطاقة التموينية وتحسين نوعيتها وليس إلى إلغائها. وعليه فان السياسات والاستراتجيات الواجب إتباعها من قبل الدولة تتلخص بالاتي :-

١- تعد البطاقة التموينية وسيلة مهمة في استقرار الأوضاع الاجتماعية على صعيد الأسرة والمجتمع فضلا عن كونها صمام أمان للأسرة العراقية.

٢- إن إلغاء البطاقة التموينية أو رفع الدعم عنها سيؤدي إلى إحداث ارتفاعات مهمة في مستوى أسعار المواد الداخلة فيها ، ولذلك يجب تحديد سياسة التسعير لأسعار المواد الغذائية الرئيسية.

٣- إن سياسة الدعم أسست على دعم الفئات المتضررة في المجتمع وبخاصة الفقراء فقوا مزمنا ، ولذلك فان هذه السياسة يجب أن لاتخرج عن هذا الاطار،وعليه فان سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الغذائي الزراعي وخاصة في مجال الحبوب يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار وتامين إشباع الطلب المحلي من الإنتاج الوطني للفقراء فقرا مزمنا.

٤- تحسين مواد البطاقة التموينية وذلك من خلال تعاقد وزارة التجارة مع دول أخرى من اجل تحسين المواد الضرورية كالطحين والحليب.

٥- إبقاء الدعم الحكومي للبطاقة التموينية من اجل تحسين ظروف المواطن العراقي من الدخل النقدي الذي لا زال دون المستوى المطلوب على اعتبار إن المواطن العراقي ينفق ما قيمته ٧٠%من الدخل لأغراض المواد الغذائية.

---

[1]) د. مصطفى جميل ، نتائج الغاء البطاقة التموينية على المجتمع العراقي ، متاح على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنت www.al_raeed.com/raeedmag/nreview.nbn

٦- العمل على الاهتمام بالقطاع الزراعي وذلك من اجل العمل على تحسين مفردات البطاقة التموينية من الإنتاج المحلي وخاصة بالنسبة للطحين والأرز والسكر.

٧- محاولة رفع الحصة الغذائية المخصصة لكل فرد من اجل زيادة عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها المواطن العراقي.

٨- ضرورة إدخال مواد أخرى كالمعجون والبيض والجبن وأنواع مختلفة من البقوليات .

٩- وإذا ما أريد خفض الدعم بغية إعادة تخصيص الموارد بالشكل الأمثل وإزالة أوجه الاختلالات في الموازنة العامة للدولة اعتماد إستراتيجية عامة للدولة تعتمد التدرج البطيء والمستمر لهذا الخفض ابتدءا بالأجزاء غير المهمة وخاصة لذوي الدخول المرتفعة والذين ليس لديهم رغبة في الحصول على البطاقة التموينية.

١٠- العمل على إعادة تشغيل المنشآت التابعة للقطاع الصناعي و لاسيما المصانع الرئيسة لإنتاج الزيوت والصابون ومصانع السكر وغيرها مما يؤدي إلى خلق فرص عمل بالنسبة للعاطلين عن العمل وينشط الصناعة الوطنية.

ثانيا:- إعادة توزيع الدخل

إن الاختلاف الحاصل في توزيع الدخل يلقي بآثاره السلبية على مستوى المعيشة الذي ينعكس اجتماعيا على معظم شرائح المجتمع مع ارتفاع اسعار السلع والخدمات ومن ثم يترك اثارا سلبية على توزيع الدخل . لذا ان أصحاب الدخل المحدود هم أول من يعاني من وطأة التضخم إذا انخفض دخلهم الحقيقي وتصبح المشكلة أكثر تعقيدا لكونهم لا يتمتعون بالمرونة الكافية لتغير دخلهم الحقيقي في حين إن أصحاب الدخل الحر يتمتعون بمرونة عالية تجاه الأسعار. وهذا يعني إن الفئة الأخيرة تمتص القوة الشرائية للفئة الأولى ، فيزداد الفقراء فقرا ويزداد الأغنياء ثراء ولذلك ان من واجب الدولة أن تسعى في مجمل السياسات الاقتصادية إلى تحقيق أهداف محددة أهمها هو إعادة توزيع الدخل وتتمثل بالاتي:-

١ -السعي لإيجاد عمل لكل فرد قادر عليه بما يتناسب ومؤهلاته وبدخل يتلاءم وإنتاجيته وذلك من خلال إعادة النظر بالتشغيل.

٢ -إعادة النظر بالدخول وذلك بالتأكيد على الدخول المتساوية للأ عمال المتماثلة في محتواها العلمي والفني والإداري. اذ إن تحقيق مبدأ زيادة العمل يسهم في زيادة الإنتاج وتقليل نسبة الفقراء ويعمل على رفع كفاية الأداء وتطوير العملية الإنتاجية كل حسب موقعه ثم يقل التفاوت في توزيع الدخول.

٣ -يمكن أن تستخدم الحكومة الموازنة لزيادة استهلاك سلع وخدمات من خلال سياسة اقتصادية تعرف بسياسات إشباع الحاجات ترمي الحكومة من خلالها إلى زيادة استهلاك مثل هذه السلع (السكن والتعليم والصحة والماء)بمعدلات اكبر من المستويات التي تحددها قوى العرض والطلب في السوق.

ثالثا :- القضاء على الفساد

إن الفساد انحراف في السلوك يتصور في اشكال متعددة كالرشوة والسرقة والاختلاس والتزوير والكسب غير المشروع من الأموال وإساءة استغلال أو تجاوز النفوذ المتحقق عن الوظيفة. هو أمر يفضي إلى عدم العدالة في التعامل مع المواطنين والأموال العامة وهذا يعني ان الفساد هو استغلال وظيفة عامة لتحقيق منافع خاصة .

وبهذا يمكننا توضيح معنى الفساد بأنه عمل ينطوي في جانب منه على سوء استخدام الوظيفة أو المنصب لتحقيق مصلحة خاصة خلاف القانون.

ويمكن توضيح أسباب الفساد في الاقتصاد العراقي بما يأتي([1]):-

أ) سوء اختيار الأشخاص للمناصب والمسؤوليات العامة.

ب)التوسع الكمي في التعيين من دون الاهتمام بالكيف والنوع.

ج) عدم وجود نظام رادع لمحاسبة المفسدين وضعف أجهزة الدولة الرقابية.

د) عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني للدولة.

[1]) الفساد اثاره واسبابه في العراق ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت
www.motrans.gov.iq/bookmot/book/B3.html

هـ) تردي الخدمات وقلة المؤسسات والمرافق العامة التي تخدم المواطنين.

ل) المحاصصة الطائفية.

و) ضعف الولاء الوطني.

ي)التخطيط السيء لاستثمار الموارد البشرية .

بعد ان عرفنا الأسباب الرئيسة للفساد في الاقتصاد العراقي الذي يهدد كيان الدولة من خلال سرقة المال العام و هدر الثروات لذلك تقع على الحكومة العراقية مسؤولية كبيرة في سن قانون لمكافحة الفساد الإداري والمالي بأسرع وقت ممكن ولكن قبل تحديد دور الدولة في القضاء على الفساد وما هو دورها في الحفاظ على الأموال العامة وتحويلها لخدمة الفقراء ، يجب أن توضح ما هي حالة الفساد التي وصل إليها العراق ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣.

لقد وضعت منظمة الشفافية الدولية العراق بالمرتبة الثانية مع مينا مار وبعد الصومال في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم في تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨ ، وقد أوضح التقرير ان نتيجة العراق المتمثلة علاقتها بـــ 1.3 أي في المرتبة ١٧٧ من أصل ١٨٠ دولة وهذا المؤشر هو الأدنى ضمن مدركات الفساد اذ تأتي الصومال في المرتبة الأخيرة 1.0 ومينا مار (1.3)ثم هايتي (1.4) ، وقد أوضحت صحيفة بوست واشنطن Washington post إن ما يزيد على ١٣ مليار دولار كانت مرصودة لإعادة أعمار العراق قد بددت واختلسَت [1].

لقد أضحت الرشوة والفساد الإداري ظاهرة تطال العديد من المؤسسات المدنية مما يتطلب من الدولة العمل على الحفاظ على المال العام والاستفادة من الأموال المهدورة في مشاريع ليستفيد منها الفقراء. ولتحقيق تقليص حجم الفساد يجب على الدولة مراعاة ما يأتي :

[1]) صباح جاسم ، الفساد في العراق :مشروع امي لمكافحته ومطالب بتفعيل دو ر الهيآت الرقابية ، متاح على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت www.annabaa.org/nbanews/7/870.html

١) حصر القيود الإدارية التي تعيق عمل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية باعتبارها الحاضنة الكبرى لاسيما القدرات الإدارية في المجتمع والدولة.
٢) إنشاء أنظمة المراقبة والسيطرة المالية وتحسين المعايير وتطويرها ل يمكن من خلالها مقاضاة المفسدين في المال العام.
٣) محاولة استرداد الأموال التي حصل عليها المفسدون وإعادتها إلى الدولة ، مع إنزال اكبر عقوبة على المفسدين حتى تكون العقوبة رادعة عن عدم تكرارها.
٤) توسيع صلاحية هيأة الرقابة المالية ، ومحاولة وضع هيأة مهمتها مراقبة الأموال العامة للدولة ولاسيما التي تدخل في مشاريع إعادة أعمار العراق.
٥) إذا ما صودرت الأموال المنقولة الى الدولة من المفسدين عندئذ يمكن المباشرة بإقامة مشاريع صغيرة للفقراء أو حتى إقراضهم من هذه الأموال وتوفير الخدمات العامة للعراقيين.

رابعا:- إعادة دور القطاع العام

عندما وضعت الخطة الخمسية (٢٠١٠-٢٠١٤) كانت تهدف في حقيقتها وضع برامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري وإعادة تحديد دور الدولة وإقامة شراكة فاعلة بينها وبين القطاع الخاص من خلال تولي الدولة ترسيخ قاعدة الأمن والقانون وإرساء البناء المؤسسي وتامين الاستقرار الاقتصادي واستعمال البنية الأساسية وتوفير الخدمات العامة .وهذه دعوة صريحة إلى تطبيق برنامج الخصخصة وتخلي الدولة عن دورها الرئيس علما إن العراق يعاني من الكثير من المشاكل التي ورثتها على مدى ثلاثة عقود كالارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار وارتفاع مستوى البطالة مع الانخفاض الكبير في مستوى الإنتاج والإنتاجية وارتفاع المديونية وتراكم العجز في الميزانية الحكومية.فضلا عن عدم الاستقرار الاقتصادي.

ولذا ان تطبيق برنامج الخصخصة وتخلي الدولة عن دورها سيؤدي إلى جملة من العوامل الآتية [١]:-

[١] د.نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، (مؤسسة وارث الثقافية ، قسم الدراسات والبحوث، ط١، ٢٠٠٨)،ص٣٦،

أ) تؤدي الخصخصة إلى تسريح عدد كبير من العاملين في المؤسسات العامة التي تخصخص مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة التي تزيد عن ٦٠% من إجمالي القوة العاملة مما يؤدي إلى أثار سلبية على قوة العمل العراقية .

ب) الأثر السيء للخصخصة على العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي لأنها تؤدي إلى التخلي عن حماية الطبقات الفقيرة.

ج) قلة المبادرة وإحجام القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية التي يتخلى عنها القطاع العام وذلك بسبب الحجم الكبير للمؤسسات التي تتطلب رصد موارد مهمة لإعادة تشغيلها في ظروف طبيعية كما إنها تحتاج إلى خبرات لتشغيل هذه المؤسسات.

د) ارتفاع أسعار بعض السلع في حالة إلغاء دعم الدولة و لاسيما تلك التي تحدد أسعارها ضمن البرنامج الوطني .

ولذا يجب على الدولة إعادة دور القطاع العام من خلال ما يأتي:-

١) تنشيط السوق المالية العراقية وإصلاح الخلل في الأسواق المالية لتحقيق مصلحة الاقتصاد العراقي.

٢) دور الدولة في الاستفادة من العوائد النفطية والإيرادات العامة في استعمال البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وفي تنظيم التوازن الاقتصادي الكلي في ظروف مازالت فيها خدمات اقتصاد السوق ناقصة .

٣) إن التجارب العالمية تؤكد ان هناك دوراً للدولة ولاسيما بعد الحروب كتنمية الاقتصاد الياباني وكذلك اقتصاديات النمور الأسيوية اذ أدى دور الدولة في تحقيق معدلات مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي.

٤) إعادة تشغيل معظم المنشآت التابعة للقطاع العام وهذا من شأنه أن يخلق فرص عمل للعاطلين عنه ويوفر إيرادات للدولة مع إعادة أهميته في الاقتصاد وهذا من شأنه أن يوفر العمل المستمر لكل مواطن.

٥) ينبغي أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خصوصا في العراق لتصحيح القوى الاحتكارية وحماية المنافسة العادلة في السوق فضلاً عن زيادة معدلات النمو

الاقتصادي وإنشاء البنى التحتية التي تؤدي دوراً رئيساً في إنعاش الفقراء وتحسين مستوياتهم المعيشية مع توفير الكثير من الخدمات العامة التي لاتصل إلى الفقراء.

خامسا :- القروض الصغيرة

لم تحظ المشاريع الصغيرة باهتمام كبير إلا في بداية عقد السبعين ية من القرن الماضي ، اذ كان الاهتمام الأكبر في المشاريع الكبيرة وما تحققه من دور في التنمية الاقتصادية ، إلا إن صانعي السياسات الاقتصادية بد أوا بإعطاء دور للمشاريع الصناعية الصغيرة .

وتتميز المشاريع الصغيرة بانخفاض حجم التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع، وسعة الانتشار وإنها كثيفة العمالة ولها ملكية عائلية أو فردية. ويتمثل دور المشاريع الصغيرة في مقاومة الفقر والبطالة وتحسين مستويات المعيشة من خلال تقديم القروض لهذه الشرائح من المجتمع.ولذلك على الدولة القيام بالاتي :

أ) إن تقوم الدولة بإيجاد بيئة مناسبة ومناخ عمل ملائم لهذه المشاريع من خلال إيجاد سياسات اقتصادية ومالية وضريبية ملائمة من بينها الإعفاء الكامل للمشاريع الصغيرة من ضريبة الدخل مما يسمح لهم بتكوين رؤوس الأمو ال مع مضاعفة مبلغ السماح مما يسهل على الفقراء.

ب)تعمل الدولة على الترويج لمنتجات المشاريع الصغيرة وتعريفها بمصادر الإنتاج والمواد الأولية وإقامة البرامج التدر يبية اللازمة ومساعدتها في تسويق منتجاتها في السوق المحلية والعالمية .

وان نجاح هذه المشروعات يعتمد نوعان آليات توزيع القروض على الفقراء من خلال التميز بين الفئات المستحقة ، فهناك نوعين من الفقراء المستحقين الأول : فئة أفقر الفقراء أي الذين يعيشون تحت خط الفقر والذين لا يعملون والثاني :فقراء ولكن لديهم دخل غير كاف .

ولجعل فاعلية استراتيجية تقديم القروض ناجحة نتبع ما يأتي[1]:-

[1]) د.ندوة هلال جودة ، مصدر سابق ، ص١٨٦

١) إنشاء الدولة صندوق للحرفيين تكون مهمته استهداف الفقراء الذين يملكون حرفاً معينة ولم يتوفر لديهم رأس المال الكافي.

٢) إنشاء الدولة صندوق المعونة الوطنية ويعتمد على توفير قروض للفقراء العاطلين عن العمل أو العاجزين عجزا كليا أو جزئيا والأرامل والأيتام اذ إن هذه الفئآت لا تمتلك مهارات معينة مما يتطلب تقديم القروض إليهم.

٣) تقديم قروض للمزارعين من وزارة الزراعة تكون مهمتها تقديم قروض للعاطلين عن العمل في الأرياف أو لمنح أراضي للطلبة الخريجين الذين م ايزالون عاطلين عن العمل مع توفير المواد اللازمة بأسعار منخفضة من اجل استصلاح أراضٍ زراعية جديدة تسهم في توفير مصدر دخل لهذه الفئآت ومن ثم التخفيف من الفقر مع إسهامها في زيادة الانتاج الزراعي المحلي وإنشاء صندوق تنمية الثروة الحيوانية .

٤) إنشاء الدولة برنامج ضمن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تكون مهمته دعم الأسر المنتجة من خلال تنمية المهارات التي تمتلكها هذه الأسر سواء أكانت تنتج سلعا صناعية أم زراعية أم خدمية ومحاولة تطويرها في المستقبل مع تنمية المهارات التدريسية لهذه الفئات .

٥) إنشاء الدولة وكالة عراقية للتشغيل تعمل هذه الوكالة تحت إشراف وزارة ستحدث باسم وزارة التدريب المهني والتشغيل ويكون لكل منها مكتب في كافة المحافظات يطلق عليه وحدة تشجيع المنشآت الصغيرة اذ تعمل الوزارة على تشجيع التشغيل الذاتي مع التركيز على المشروعات التي تحتاج إلى القروض الصغيرة .

٦) انشاء الدولة برنامج البيئة والتنمية يكون تابعا لوزارة البيئة التي استحدثت حاليا اذ تكون مهمة هذا البرنامج دعم المشروعات ذات القروض الصغيرة على أن لاتكون ملوثة للبيئة ولا تضر بالصحة الإنسانية .

الاستنتاجات :

١- لم يكن هناك دور يذكر للدولة في تحقيق الخدمات العامة للعراقيين والدليل على ذلك هو تزايد أعداد الفقراء.

٢- لم يكن دور للدولة في معالجة مشكلة الفقر وتوفير الأمن الغذائي ماعدا إجراء نظام البطاقة التموينية وهي في طريق رفعها لزيادة معدلات الفقر.

٣-إن توفير الخدمات العامة وإصلاح البنية التحتية هي مسؤولية الدولة إلا انها لم تستطع إصلاح البنية التحتية ولا توفير الخدمات وخاصة الكهرباء والماء الصالح للشرب.

٤-إن أوضاع الفقر في العراق تسير من سي ء إلى أسوأ والدليل هو تزايد نسب الفقر منذ عام ١٩٨٠ وصولا إلى عام ٢٠٠٥.

٥-تزايد أعداد الفقراء رغم وفرة الموارد النفطية اذ ازداد فقر الفقراء مع توسع في ثراء الأغنياء، والدليل على ذلك هو تراجع دليل نوعية الحياة ليكون العراق ضمن الدول الأسوأ مع ارتفاع في أعداد البطالة .

٦-لم تستطع الدولة العراقية الجديدة في ظل إعادة أعمار العراق إبراز دورها في تحسين المستوى المعاشي للشعب العراقي بل سارت نحو تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي التي ستؤدي إلى زيادة أعداد الفقراء وارتفاع معدل البطالة وتردي نوعية الحياة نتيجة تخلي الدولة عن دورها .

التوصيات :

١ إعادة النظر بدور الدولة في الاقتصاد العراقي و لاسيما في مرحلة إعادة الأعمار والبناء ، ليكون دورها واسعا وشاملاً .

٢ الحفاظ على دور الدولة ليكون قادرا على تحسين مستويات الفقر في العراق من خلال تحديد سياسات واستراتيجيات واضحة تعمل من خلالها على تحسين أوضاع الفقر .

٣ الاهتمام بشكل كبير بالشرائح الفقيرة من خلال تقديم شتى المساعدات المقدمة لهم لتحسين ظروفهم المعيشية .

٤ توفير الخدمات العامة وبأسعار مناسبة لتصل إلى شرائح المجتمع كافة ويستفيد منها الفقراء بشكل واضح .

٥ يجب أن يكون للدولة دور يذكر في إعادة الأعمار والإسراع فيه وليس وضع هذه الحقيقة بشكل حبر على ورق إذا مرت أكثر من سبع سنوات ولم تبدأ مرحلة الأعمار الحقيقية للدولة .

٦ استفادة الدولة من العوائد النفطية لبناء العراق فما مر فيه من ظروف كافية للتخلص من موروثات الماضي والظروف الصعبة .

٧ الاستفادة من الخبرات العلمية في وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحسين ظروف الشعب العراقي من خلال الدراسات الخاصة بكل قطاع من قطاعات الدولة .

٨ إعداد مسح شامل للإحياء الفقيرة من خلال استمارات الاستبيان من قبل وم به وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لتحديد خارطة الفقر والخصائص الاجتماعية للفقراء وإعدادهم .

المصادر : <u>اولا: الكتب</u>

١- المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة ، سلسلة جسر التنمية ٦٤و ،ك، ،٢٠٠٨

٢- د. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠١)

٣- د.نبيل جعفر عبد الرضا ،الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية ،مجلد٥ ،١٩٤، جامعة البصرة ، كلية الإ دارة والاقتصاد،.٢٠٠٧

٤- د.نبيل جعفر عبد الرضا ،دور الدولة في الاقتصاد العراقي بحث القي في المؤتمر العلمي الثالث تحت شعار اقتصاد ديمقراطي مزدهر في العراق ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ،٢٠٠٧

٥- د. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط
٦- ليترار براون وآخرون ، أوضاع العالم لعام ١٩٩٧ ، ترجمة د.علي حسين حجاج(عمان ،الأهلية للنشر والتوزيع ،١٩٩٩)

ثانيا : النشرات

١ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ٢٠٠٣ ، بغداد ٢٠٠٤

٢ -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩، نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٠ .

٣ -محمد كاظم المهاجر ، الفقر في العراق قبل حرب الخليج وبعد ها ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، الاسكو، ١٩٩٩ .

٤ -محمد حسين باقر ، قياس الفقر وتحليلها مع التركيز على الأساليب غير التقليدية ، وقائع اجتماع الخبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ١٦-١٨ ،١٩٩٧، الممم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، الاسكوا ١٩٩٩

ثالثا: الاطاريح:

١ قصي الكليدار ، قياس مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود خط الفقر ، ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩١.

٢ محمد موسى المعموري ، تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية دراسة حالة العراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كل ية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، ٢٠٠٠.

٣ د.ندوة هلال ، قياس اتجاهات الفقر وتحليلها في العراق للمدة ١٩٨٠ ٢٠٠٥ ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ،٢٠٠٦.

رابعا: الانترنيت

١ د.ثائر محمود رشيد ، دور الدولة في اقتصاد السوق الهتنامية في العراق ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت www.alsbaah.com

٢ سلام إبراهيم عطوف ، الفقر والبطالة الحلول الترفيعية في العراق ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت www.ahewar.org/debat/showart.asp

٣ سلام إبراهيم عطوف ، اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة www.gllgamish.htm

٤ صباح جاسم ، الفساد في العراق : مشروع أممي لمكافحته ومطالب بتفعيل دور الهيئات الرقابية ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت www.annabaa.org/nbanews/7/870.htm

٥ د.عبد الإله ساعاتي ، معالجة الفقر مسؤولية من ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت www.islamonline.net

٦ عدنان بدران ، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي ١٩٩٧-٢٠٠٢ ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت

٧ 66.249.93/04/unstats.un.org/unsd/methods/

٨ د. مصطفى جميل ، نتائج إلغاء البطاقة التموينية على المجتمع العراقي ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت www.al-raeed.com/raeedmag/nvevi

٩ دور الدولة الاقتصادي ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الإنترنيت www.19itssadiya.com

١٠ -الزعبي لبرالية ،تضعف دور الدولة ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت www.aljaml.com/nodd/156

١٠-مرتكزات الإصلاح الاقتصادي في العراق ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت www.islamonlin.net

خامسا : المصادر الانكليزية

united nation accounts statistics, analysis of main aggregates ,1988,newyork,1991